(IJRSSH) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun **e-ISSN: 2249-4642 p-ISSN: 2454-4671**

Iraqi Society (2015-2021) A Study in Political Sociology[1]

Dr. Sundus Sarhan Ahmed

Al-Mansour University College, Iraq

(المجتمع العراقي (٢٠١٥-٢٠٢١) دراسة في السوسيولوجيا السياسية).

م. د. سندس سرحان أحمد

كلية المنصور الجامعة

DOI:10.37648/ijrssh.v13i02.028

Received: 25 March 2023; Accepted: 10 May 2023; Published: 20 May 2023

ABSTRACT

Purpose of the research is to study Iraqi society (2015-2021) from the entrance of political sociology, so that the research problem is represented in the extent of the repercussions of social and political events, stations, and experiences (extremism and terrorism represented in the organization of ISIS, the popular protests (2015-2019), the victory over ISIS in 2017, and the referendum On the independence of the Kurdistan region and its separation from the Iraqi state, up to the electoral processes (2018-2021), which the Iraqi society went through on the political and social reality in the Iraqi state by adopting a study of political sociology in those events, stations and experiences, as well as standing on the outcomes of those events. And the stations and experiences in the Iraqi society socially and politically, and their repercussions on the democratic political system and the directions of the political process and standing on the role of administrative and financial corruption in the emergence of social and political protests and their reflection on political and social stability. The Iraqi represents the political, social and security factors that increase the internal complexity and have a strong and important impact on the Iraqi political and social arena in the Iraqi scene, so that the research recommends adopting a national program for political socialization that contributes to transforming and unifying the strengths of the Iraqi political society, and turning them into points of support in the change and unification of the political orientation And social, and generating a social and political environment suitable for building a state of law, institutions and the rule of law to build a new society and adopting the democratic political system that the Iraqi society seeks, as it adopts justice so that the components of Iraqi society take their social, cultural and political role in building properly and ultimately leads to the achievement of development objectives.

Keywords: *Popular Protests; Extremism and Terrorism; the Electoral Process.*

المستخلص

هدف البحث الى دراسة المجتمع العراقي (٢٠١٥-٢٠٢١) من مدخل السوسيولوجيا السياسية، لتتمثل مشكلة البحث في مدى تداعيات الاحداث والمحطات والتجارب الاجتماعية والسياسية (التطرف والإرهاب الذي تمثل في تنظيم داعش الاحتجاجات الشعبية (2015-2019)، والانتصار على داعش عام 2017 ، والاستفتاء على استقلال إقليم كردستان وانفصاله عن الدولة العراقية،

[1] How to cite the article: Ahmed S.S. (May 2023); Iraqi Society (2015-2021) A Study in Political Sociology; *International Journal of Research in Social Sciences and Humanities*, Vol 13, Issue 2, 332-358, DOI: http://doi.org/10.37648/ijrssh.v13i02.028

(IJRSSH) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2249-4642 p-ISSN: 2454-4671

وصولا إلى العمليات الانتخابية (2018–2021)، التي مرّ بها المجتمع العراقي على الواقع السياسي والاجتماعي في الدولة العراقية من خلال تبني دراسة سوسيولوجيا سياسية في تلك الاحداث والمحطات والتجارب، فضلاً عن الوقوف على مخرجات تلك الأحداث والمحطات والتجارب في المجتمع العراقي اجتماعياً وسياسياً، وتداعياتها على النظام السياسي الديمقراطي وتوجهات العملية السياسية والوقوف على دور الفساد الإداري والمالي في قيام الاحتجاجات الاجتماعية السياسية وانعكاسها على الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوصل البحث إلى عدة نتائج ، كان ابرزها الأحداث الخطيرة والمحطات البارزة والتجارب المهمة التي يمر بها المجتمع العراقي تمثل العوامل السياسية والاجتماعية والأمنية التي تزيد التعقيد الداخلي وذات تأثير قوي ومهم على الساحة العراقية السياسية والاجتماعية في المشهد العراقي ، ليوصي البحث بتبني برنامج وطني للتنشئة الاجتماعية السياسية يسهم في تحويل وتوحيد نقاط قوة المجتمع السياسي العراقي، وتحويلها الى نقاط دعم في التغيير وتوحيد التوجه السياسي والاجتماعي، وتوليد بيئة اجتماعية سياسية صالحة لبناء دولة القانون والمؤسسات وسيادة القانون لبناء مجتمع جديد وتبني النظام السياسي الديمقراطي الذي ينشده المجتمع العراقي ، اذ يعتمد العدالة حتى تأخذ مكونات المجتمع العراقي دورها الاجتماعي والثقافي والسياسي في البناء بشكل صحيح ويؤدي بالنهاية الى تحقيق الأهداف التنموية.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاجات الشعبية، التطرف والإرهاب، العملية الانتخابية.

المقدمة

شهد المجتمع العراقي العديد من الأحداث والتجارب والمحطات المهمة على الصعيد الاجتماعي السياسي طيلة مدة البحث، بدء من المظاهرات التي حصلت عام 2015 ، مرورا باستفتاء إقليم كردستان عام 2017 ، والانتصار على تنظيم داعش عام 2017 ، فضلاً عن انتخابات عام 2018 ، والاحتجاجات عام 2019، وانتخابات عام 2021، وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم هذه الأحداث الى ثلاث محاور مهمة **(محور التطرف والإرهاب ، ومحور الاحتجاجات الشعبية ، ومحور الانتخابات)**.

عاش المجتمع العراقي محطات اجتماعية وأحداث وتجارب كان لها تداعيات تجاوزت في أبعادها وتأثيراتها السياسية، لتتطور وتصبح فيما بعد أزمات ومشكلات مزقت النسيج المجتمعي للشعب العراقي، عبر سيادة مبدأ التشدد والتطرف الذي حمل في طياته الأحقاد والضغائن والغلو وعلى كافة المستويات والصُعد سواء السياسية، الدينية، الاجتماعية، ليعزز من ثقافة الانقسام وغياب الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع (تنظيم داعش).

ولا شك فأن البيئة الاجتماعية السياسية التي ولدت بعد تغيير النظام السياسي عام 2003، وطبيعة الخطاب السياسي والديني الذي تم تبنيه، ليلعب دوراً لا يمكن تجاهله في تكريس ثقافة التطرف والطائفية بكافة أشكالها، واستغلال كل طرف من الأطراف المختلفة والمتعارضة الفرص السانحة للحصول على أكبر قدر من المكاسب والمصالح السياسية والاجتماعية، والدفع باتجاه تعزيز الولاءات الطائفية والدينية والقومية الضيقة على حساب

الولاء الوطني الجامع الشامل، مما عزز من خطورة هذه المرحلة أنها أنتجت سلوكيات وممارسات لم تكن مألوفة من قبل على صعيد المجتمع العراقي، غلب عليها طابع (الصراع والتطرف والأحقاد والكراهية للطرف الآخر)، ليظهر جلياً في زعزعة السلم الأهلي والاندماج الوطني وغياب روح المواطنة بين فئات المجتمع، لاسيما وان المجتمع العراقي واجه محطتين متناقضتين عام 2017 ، هما الانتصار على داعش وما يؤشره ذلك على وحدة المجتمع العراقي في مواجهة الإرهاب والتطرف ، وتجربة استفتاء إقليم كردستان على استقلال هذا الإقليم وما يمثله ذلك من نزعة لتقسيم العراق.

أولاً:-تحديد مشكلة البحث.

انطلاقاً مما تقدم، فان الموضوع يستحق البحث، وعليه تكمن مشكلة البحث الحالي في بيان تداعيات المحطات والتجارب التي عاشها المجتمع العراقي على دعم معطيات ومتطلبات تعزيز الاستقرار السياسي واستمرار ديمومتها في بناء نظام ديمقراطي في المجتمع العراقي وعملها، وهذه المشكلة يمكن الاجابة عنها بعدة تساؤلات، منها:

1. ما الأحداث والمحطات والتجارب الاجتماعية السياسية عاشها المجتمع العراقي؟
2. ما تداعيات هذه الاحداث والتجارب الاجتماعية السياسية على واقع المجتمع العراقي؟
3. ما تداعيات هذه المحطات والتجارب على النظام السياسي الناشئ وعلى الديمقراطية؟

ثانياً-أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث بسعيه إلى طرح موضوع لم يأخذ عمقاً في الأدبيات الاجتماعية السياسية، ولأجل توضيح المضمون العلمي والعملي للمحطات والتجارب الاجتماعية السياسية التي عاشها المجتمع العراقي، وتحليل أبعاد وتداعيات تلك المحطات على المجتمع السياسي في العراق، فضلاً عن محاولة عملية حقيقية لدراسة اجتماعية سياسية في مجال علم الاجتماع السياسي ، تسعى بالنهاية إلى إظهار دور المحطات الأساسية الاجتماعية في المجتمع العراقي وتداعياتها في تنمية الاندماج السياسي فيه، ولغرض التصدي لتفتيت الوحدة الوطنية في المجتمع العراقي وتهديد التنوع الاثني والعرقي والقومي لنسيج البناء الاجتماعي للمجتمع.

ثالثاً-أهداف البحث.

يسعى البحث إلى تحقيق جملة اهداف منها:

1. التعرف على المحطات الاجتماعية السياسية الأساسية التي مر بها المجتمع العراقي منذ عام 2015.

2. تشخيص أهم المرتكزات التي ظهرت في تلك المحطات وأثرت في الثقافة السياسية والاجتماعية للمجتمع العراقي.
3. تحديد ابعاد تأثير تلك المحطات على الانتماء والمواطنة من الناحية الاجتماعية والسياسية والقانونية في مجتمعنا العراقي.

رابعاً–محددات البحث.

يحاول البحث الحالي عرض الاحداث والمحطات والتجارب الاجتماعية السياسية التي مرّ بها المجتمع العراقي منذ عام 2015 ، وتداعياتها على بيان توجهات التحول الديمقراطي في المجتمع السياسي العراقي الذي غاب فيه التعامل مع المواطنين بمفهوم المواطنة وأبعادها الحقيقية في المجتمع.

خامساً:–منهجية البحث.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، نظراً لكون الدراسات السوسيولوجيا يتلاءم وهذا المنهج، عبر عرض الأحداث والمحطات التي مرّ بها المجتمع السياسي في العراق وتحليل أبعادها واستقراء التوجهات الاجتماعية السياسية، وأثرها على مستقبل الديمقراطية الناشئة من الانتماء الوطني والثقافة السياسية والوعي السياسي في المجتمع العراقي، ومن حيث تقسيم البحث فيتضمن في مقدمة وثلاثة محاور: محور التطرف والإرهاب ومحور الاحتجاجات ومحور الانتخابات، وخاتمة تكون في حد ذاتها متضمنه الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها.

المحور الأول: التطرف والإرهاب وتداعياته.

تحلل سوسيولوجيا السياسة جميع الأحداث السياسية ذات الصلة بالأحداث الاجتماعية الأخرى، كالقيادات السياسية في الدولة، والنخب الحاكمة وغير الحاكمة [1] ، كما أن الاعتماد على تحليل سلوك الأفراد والجماعات يمثل فعل يخضع به الفرد لموقف ما استجابة مفهومة وظاهرة للجميع [2]، لذلك يحتل علم الاجتماع السياسي اليوم مكانةً مرموقةً بين العلوم الاجتماعية، نظراً لعمقه وإحاطته بالظاهرة السياسية في سياق أشمل يستصحب الواقع الاجتماعي، والسياسي، والثقافي للظواهر السياسية[3].

شكل الإرهاب الذي ظهر عام 2014 والذي تمثل بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الخطر الأكبر على المجتمع كالواقع الاجتماعي العراقي كذلك بحكم السيطرة على عقول الشباب أفرادا أو جماعات

والعبث بها، وخصوصا بزراعة الكراهية وتبرير العدوان، وايجاد الذرائع لإقصاء الاخر واستسهال عمليات القتل والتهجير [4].

لقد تعرض الشعب العراقي الى اكبر جريمة وحشية بتاريخ الانسانية حين انتهك عصابات داعش الارهابية منظومة الحقوق واستهدفت النساء والاطفال والمدنيين والاقليات والديانة والمعتقد والحق في التعليم وارتكب العديد من جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وهجر ملايين المواطنين وجند الاف الاطفال، التي شكلت انتهاكاً صارخا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني .ويؤكد جسامة الخطر الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليين على يد التنظيم ومن يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

يؤكد التوصيف القانوني لداعش في سياق القانون الدولي الانساني "بأنه ليس لها شخصية قانونية كدولة ولم يتم الاعتراف به من الدول ولا توجد له جغرافيا او شعب محدد حتى يمكن مناقشة كونه دولة تتوفر فيها اركان الدول التي حددها القانون الدولي الانساني من عدمه، وأن مجلس الامن ادان عصابات داعش الارهابية على اعتبار ان ما يفعله يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان وجرائم ابادة جماعية وجرائم ضد الانسانية منتهكاً فيها احكام القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان". [5]

كما تمر عملية التجنيد للدواعش عبر مرحلتين: التوتر المجتمعي ثم التطرف أو "الدعشنة"، اذ يمر المجتمع في المرحلة الأولى بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية ومتطرفة ومستمرة، تؤدي إلى تفككه ومعاناته من توترات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية تنعكس بصورة أمراض اجتماعية وفقر وتوترات أمنية وتظاهرات وتمييز اجتماعي وعنف وتحلل قيمي.

ليبدأ في هذه المرحلة الكثيرون في فقدان إيمانهم بالجماعة التي ينتمون لها أساساً لأنها لم توفر لهم الأمن النفسي والجسدي والاستقرار الاجتماعي. ثم تأتي المرحلة الثانية التي ينقسم فيها المجتمع أو الجماعة إلى أغلبية "تابعة" مستعدة للتسليم لأي سلطة قادرة على توفير الأمن لها وأقلية "باحثة" عن تحقيق الاستقرار والبديل للبنى الاجتماعية القديمة من خلال الانضمام لمنظمات متطرفة. [6]

لذا فأن رفع مستوى التحدي أمام شباب هذه الحركات من خلال المعالجات الأمنية فقط لن يقضي على التطرف، بل سيزيده حتما. كما أن من الخطأ الاعتماد على المعالجة الفكرية الدينية فحسب لعلاج التطرف. ومهما حاول رجال الدين المعتدلون أثبات أن الدين و\أو المذهب هما وسطيان ومعتدلان في طبيعتهما الفكرية، وهذه الحقيقة تصح في كل الأديان، فلن يكون صعباً على منظري تلك الحركات الدينية المتطرفة (يضمنها الصرخية)

استخراج النصوص والأحداث الدينية التي تدعم وجهة نظرهم المتطرفة والتي تمتلئ بها كتب الدين التي كتبت قبل 10–14 قرن مضت ولم يتم إيلاء العناية الكافية لتنقيحها. باختصار فان العلاجات المجتمعية، لا الدينية، هي التي يجب أن تكون مدار بحثنا لمعالجة التطرف الفكري الديني. (7)

أظهر الشيعة أيضا مستويات اقل من الثقة بكل مؤسسات الدولة. ففي الوقت الذي أعرب 41% من السنة عن ثقتهم بالحكومة المركزية فان 33% من الشيعة كانوا يثقون في الحكومة. وفي الوقت الذي قال فيه 35% من السنة أن البلاد تتجه بالاتجاه الصحيح لم تتجاوز النسبة بين الشيعة 18%. وفي حين أن 47% من السنة أعطوا تقييم إيجابي لعمل الحكومة في المجال الأمني فان النسبة تنخفض بين الشيعة إلى 31% فقط! كما أن 18% فقط من الشيعة مقابل 31% من السنة يشعرون أن الحكومة تعاملهم بعدالة ومساواة. (8)

تُعد جرائم الإرهاب من أكثر الجرائم التي تعرقل جهود الدولة من أجل التنمية اقتصادياً، واجتماعياً، حيث تنصب الاهتمامات من قبل الدولة على المجال الأمني وزيادة الإنفاق عليه من أجل رفع مستوى رجال الأمن لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه وبالتالي يؤدي ذلك إلى صرف النظر وعدم الاهتمام بالخطط التنموية للدولة، فالتنمية بشكل عام عملية اجتماعية اقتصادية تدفع المجتمع إلى اجتياز كافة الصعوبات والعراقيل التي تعترض وتحقق له القدرة على النمو الذاتي، وعندما تتعرقل التنمية ذاتها، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على كفاءة الفرد الإنتاجية وانحلال مكوناته الشخصية ومستواه التعليمي والثقافي (9).

ويعد موضوع عسكرة المجتمع من أبرز وأهم الظواهر والمشاكل التي تعاني منها دول، فعسكرة المجتمع تعني هيمنة القيم العسكرية على الحياة المدنية، وسيطرة العنف كأداة لحل الخلافات المجتمعية، على اعتبار أن العسكرة هي واقعة اجتماعية سياسية تاريخية ووظيفية، تنطوي على صفة الارغام، وهي موجودة في المجتمع قبل أن يكتسبها الفرد (10).

ظهرت الآثار المهلكة لتسريح القوات المسلحة العراقية تمامًا خلال هجمات "الدولة الإسلامية" (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المسمى اختصارًا باسم "داعش") التي أدَّت إلى سقوط الموصل في يونيو/حزيران 2014.

ويعكس استفتاء الأكراد العراقيين على الاستقلال، الذي تم إجراؤه في 25 أيلول/سبتمبر 2017، المنافسة على النفوذ السياسي داخل إقليم كردستان، اذ جرى في وقتٍ يواجه مسعود البرزاني، أزمات داخلية مهمة، ويحتاج إلى تثبيت كفاءاته كقائد قومي، ليصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البرزاني الفصيل المسيطِر، غير أن مجموعات كردية أخرى لا تزال تتحدّى سلطته، وتشمل الاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب غوران (التغيير)،

والأحزاب الإسلامية، وحزب العمال الكردستاني والتنظيمات المحلية التابعة له – على الرغم من الجهود التي بُذِلت مؤخراً لتوحيد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني [11]، ربما تحلم جميع الفصائل بدولة كردية وتعرّف عن نفسها بأنها كردية أولاً، لكنها تختلف في أجنداتها السياسية وحلفائها الإقليميين، والمسارات التي تسلكها نحو الاستقلال. تتسبّب هذه الديناميكيات بتعطيل قيام مشروع متجانس اثنيا لفرض حق تقرير المصير [12].

فالاستفتاء على الاستقلال لإقليم كردستان لا يعكس فقط الصراعات مع بغداد، وإنما يظهر الخصومات السياسية بين الأكراد التي قد تشجّع على مزيد من النزاعات.

كما تم الإعلان الرسمي عن إطلاق تسمية حشد العتبات المقدسة على الفصائل المسلحة الأربعة التي أعلنت في نيسان 2020 انفصالها عن الحشد الشعبي العراقي، فالمرجعية الروحية التي تتبعها الفصائل المختلفة المنضوية تحت مسمى الحشد الشعبي، بعيداً عن القوى السنية والمسيحية ضمن الحشد الشعبي تنقسم ولاءات قادة فصائل الحشد الشعبي الشيعية الى أغلبية تتبع المرشد الإيراني الأعلى في قم، وأقلية تتبع آية الله السيستاني. وكان من الغريب حقاً أن غالبية قادة الحشد الشعبي الذي تشكل –كما يدعي القائمين عليه بفتوى السيستاني– وبخاصة المؤثرين منهم يتبعون مرجعية السيد الخامنئي بدلا من مرجعية السيستاني. والمفارقة الأخرى أن غالبية المقاتلين الشيعة في الحشد، بل غالبية الشيعة في العالم وفي العراق تتبع مرجعية السيد السيستاني، ومع ذلك فأن غالبية قادة الحشد هم من اتباع مرجعية قم [13].

وبالتالي واجهت فئات المجتمع بجميع أطيافه العراقية نزاعات وانتشار المظاهر المسلحة وتنامي دور الأحزاب ذات الطابع الديني، وانتماءات فرضت نفسها على واقعه ٠ وأصبح العراق ساحة للتصفيات العرقية والأثنية بعيدا عن الاصلاح الاجتماعي .

المحور الثاني: الاحتجاجات الشعبية وتداعياتها

تكشّفت عيوب نظام تقاسم السلطة في العراق في العام 2015، حيث أدّت أوجه القصور فيه إلى تداعي الخدمات العامة، وشلل السياسة الوطنية، وتفاقم وتائر الفساد. وحينها، نزل المواطنون إلى الشارع طارحين مطالب تحسين الخدمات التي تقدّمها الدولة، ووضع حد للفساد الذي يمارسه قادتهم السياسيون في السلطة [14].

بدأت الاحتجاجات في 31 يوليو 2015 في ساحة التحرير بالعاصمة بغداد احتجاجاً على الفساد والمحسوبية ونقص الخدمات. كذلك انطلقت المظاهرات في 1 أكتوبر 2019 في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد بعد دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي للاحتجاج ضد الحكومة، وتطالب المظاهرات بمحاربة الفساد وتوفير وظائف حكومية، وكذلك منع تدخل الأحزاب والكتل السياسية في العمل الحكومي وفصل الاستحقاق السياسي عن المناصب الحكومية وتأسيس مجلس الخدمة الاتحادي وتشكيل مجلس الإعمار ليكون مسؤولاً عن كل المشاريع والخطط المستقبلية للبلد وإيجاد فرص عمل للباطلين ومحاربة الفساد.

اسهمت عدد من العوامل في إفشال حركة الاحتجاج، منها التحالف الهش بين الأطراف العلمانية واليسارية، والطابع الشيعي عموماً لهذه الحركة (بسبب اندلاع الاحتجاجات في مدن ذات غالبية شيعية)، وضعف التنسيق بين قادتها، وعدم القدرة على التواصل مع حركات احتجاج متشابهة كانت تجري على قدم وساق في مدن كردية. كل ذلك سهّل في خاتمة المطاف على الزعيم الديني– السياسي مقتدى الصدر اختطاف الاحتجاجات العراقية، كما أفرزت تحديات الأمن القومي، وعلى رأسها ضرورات التعبئة العسكرية لمواجهة ما يُسمى بالدولة الإسلامية، ليفرز مزيداً من الضغوط على هذه الحركة، والحصيلة: تبدُّد الزخم الذي أطلقته عملية الاحتجاج. (15)

أبدت التيارات السياسية بما فيها السنية والشيعية في العراق من احترام وإجلال حيال مواقف المرجعية الدينية منذ سقوط الطاغية وحتى يومنا الحاضر أسهم بشكل كبير في تعزيز دورها على صعيد العملية السياسية داخل العراق.

وإن من أهم الأدوار التي قامت بها المرجعية الدينية العليا في سياق دعمها لإرادة الشعب العراقي هو: دورها الواضح في مظاهرات ترشين التي انطلقت شرارتها مطلع الشهر العاشر من العام 2019، إذ أولت المرجعية عناية خاصة بهذه المظاهرات التي تُوصف بأنها الأكثر اتساعاً وحدة مقارنة بسابقاتها، وأنها مل تأتّ تحت ظل أي قيادة ومل يتبنها أي حزب أو جهة سياسية، وأن معظم المشاركين فيها هم شباب ينتمون لمناطق ذات غالبية شيعية من محافظات وسط وجنوب العراق (16)

وتعد أزمة المشاركة السياسية من أبرز القضايا التي شغلت السياسيين والمهتمين بالمشاركة السياسية ومستقبل الديمقراطية، نظرا لخطورة وأثار هذه الأزمة ودلالات أسبابها، حيث تشترك جملة من العوامل في حدوث هذه الازمة، ويأتي في مقدمة الجهل الذي يؤثر سلبا على معدلات المشاركة السياسية فجهل المواطن بما يجري حوله في الحياة السياسية وإن كان متعلما وعدم قدرته على معرفة أسباب الصراعات السياسية دليل على ضعف التنشئة السياسية والثقافة السياسية، مما يولد لديه إحساسا بالعجز، وبالتالي التقوقع على الذات وتوفير الجهود

لأمور أخرى وهذا تعبير عن انخفاض درجة الوعي السياسي بسبب عدم اهتمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع (الأسرة، المدرسة،..) والأحزاب بالتنشئة السياسية لأبنائه فضلا عن غياب عوامل التحفيز السياسية وهذه مسؤولية وسائل الاعلام من خلال دورها في الحياة السياسية والاجتماعية [17]

شقت الرأسمالية الجديدة وليدة مكوناتها الاجتماعية العرقية والمذهبية طريقها نحو معاقل الاغتراب، رافقتها هجرة بشرية منتجة نادرة في الغالب لتصبح السياسة والاقتصاد يداران بمحركات خارج أوطانها. لقد وفرت الحياة السياسية المكوناتية الهيمنة على آليات عمل وحركة البناء الفوقي للدولة–الأمة لتجديد بقائها بشكل مستمر، مؤشرة فراغ جدول أعمال التنمية وغياب التنويع الاقتصادي دون أن تعلم أن وجهاً جديدا من أوجه الصراع الذي تعيشه البلاد اليوم هو الآخر آخذ بالضد كقوة عمالية عاطلة عن العمل، وتمثل ً وجهاً متفجراً محتملا من أوجه صراع الطبقات التي يواجهها النظام السياسي الراهن[18].

أنتج الصراع الطبقي عقًلاً وطنياً جمعيا عفوي المسار، جسد في الوقت نفسه حالة ديناميكية فريدة لقوى مجتمعية مهمشة راكدة عابرة للمكونات ومتصدية في الوقت نفسه لقوى الانتفاع الريعي المركزي، لتشكل منعطف التحول في النظام الاقتصادي والسياسي. إنها تيارات تاريخية تمتلك القدرة على خلق تحالفات وطنية منسجمة طبقيا بصورة تلقائية وعابرة للطوائف والقوميات تعمل بالند ومن خلال اغترابها الذاتي كقوى عاطلة في التصدي لتشظي التقسيمات المكوناتية السياسية البالية التي أورثت البلاد ماكينة إنتاج ظلت عاطلة عن العمل[19].

ومن بين الولاءات المتنوعة في المجتمع العراقي الولاء المناطقي، والمقصود بالولاء المناطقي أو الجغرافي : الولاء الذي ينعقد على أساس الانتماء إلى منطقة جغرافية معينة، سواء أكانت هذه المنطقة محافظة، أو مدينة، أو محلة وكما يقال بغدادي أو بصري ، هيتي، أو راوي ، كرادي أو أعظمي [20].

وتعاظم نمو الهوامش الفقيرة والعاطلة عن العمل التي يغلب على عيشها وحياتها اليومية فراغ الحياة والاغتراب الداخلي، وقذفت بها الهرمية الاقتصادية السياسية لتكون خارج مفهوم المواطنة والعيش الكريم، بل انسلخت تلك القوى البشرية الملتصقة بالمكونات والإثنيات بمرور الوقت وتحولت إلى خربة إنسانية راكدة تسكن وتستقر خارج المجال النفعي المركزي المغلق للجماعات المكوناتية الريعية (بعد تحصيل مقاعدها الديمقراطية بإرادة المكونات المغلوبة)، لتتحول تلك الجماعات إلى قوى تتكالب على انتزاع الريع النفطي بنزعة الثراء [21].

وترى الباحثة أن هنالك محاولة سعى اليها دعاة التغيير لإيمانهم بأن للاحتجاجات أو المطالب السلمية في الدول والأنظمة الديمقراطية الحديثة دور كبير في التحول والتغير السياسي، اذ يلاحظ أن تلك الأنظمة تحاول استغلال أزمة الاحتجاجات لتحويلها إلى فرصة، وبالتالي يستفيد صانع القرار من الضغط الشعبي لإجبار القوى

السياسية أو الدولة نحو تحقيق التغيير السياسي، ولكن لم ينجح في العراق بسبب التعامل الأمني مع هذه الاحتجاجات التي قامت من اجل التغير السياسي وبالتالي ضاعت كل الآمال من أجل تحويل هذه الازمة إلى فرصة لتحقيق الاصلاح السياسي من قبل صانع القرار . [22]

المحور الثالث: الانتخابات والتجربة الديمقراطية.

تعد عملية انتقاء النظام الانتخابي أحد أهم القرارات لأي نظام ديمقراطي كآلية مشروعة لتقسيم مهام السلطة بين المجموعات السياسية وفقا لأوزانها النسبية، الأمر الذي يجعله صاحب الاختصاص في توسيع أو تضيق دائرة المشاركة السياسية، وذلك بفرض إستراتيجية معينة إما ضمانا للتداول السلمي على السلطة بين النخب السياسية أو لإعادة إنتاجها من جديد. وعليه فإن الثغرات التي لازمت النظام الانتخابي في مساره التطوري الذي قطعه من مرحلة الأحادية الحزبية وحتى التعددية السياسية شكلت المفجر الأساسي لكل الأحداث التي شهدها النظام السياسي[23].

تمثل المشاركة السياسة الأساس لأي نظام ديمقراطي وتجسد أحد الشروط المطلقة له بل ويتوقف مستقبل الديمقراطية عليها، اذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسة، والتي أصبحت تلعب دورًا مهمًا في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح وباعتبار المشاركة السياسية كفعل سياسي، فإن هذا الفعل أو السلوك السياسي يتشكل ويتكون في السياق الاجتماعي للأفراد، وقد يتسع هذا السياق ليشمل الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[24].

تعد ظاهرة العزوف عن التصويت في الانتخابات ظاهرة موجودة في النظم السياسية كافة، مع اختلاف درجة الديمقراطية والحرية التي تسمح بها، فالنظم الانتخابية المتبعة في النظام تؤثر بدورها في مدى وحجم ظاهرة العزوف عن التصويت، وهذه الظاهرة التي تتنوع دوافعها واسبابها من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ولا يمكننا إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في الحد من أو زيادة هذه الظاهرة، وارتباط هذه الظاهرة بالديمقراطية ومدى إضفاء الشرعية على النظام الحاكم [25].

أولا: انتخابات عام 2018

جرت انتخابات مجلس النواب العراقي قد في 12 مايو/أيار 2018 بمشاركة 87 حزبًا وائتلافًا (23 ائتلافًا، و45 حزبًا، و19 قائمة فردية)، تنافس فيها 6990 مرشحًا (4979 ذكرًا، 2011 أنثى) للتنافس على 329 مقعدًا (320 مقعدًا عامًّا، 9 للأقليات) [26].

وبلغ عدد الناخبين الذين يمتلكون حق التصويت 24.349.357 منهم 10 ملايين و807 آلاف و248 ناخبًا مسجلا بايومتريًّا بما نسبته 44%. فيما بلغ عدد مراكز الاقتراع 8959 مركزًا ضمت 55232 محطة اقتراع. بينما شارك 133415 مراقبًا محليًّا فضلًا عن (963) مراقبًا دوليًّا [27]. وتميزت هذه الانتخابات بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصاءات الرسمية أقل من 45%، وهي النسبة الأقل على الإطلاق منذ إجراء أول انتخابات عامة في عام 2005، رغم أن قوى وشخصيات سياسية عراقية أكدت أن نسبة المشاركة الحقيقية لم تتعدَّ 20%. [28]

ومن أبرز ما اتسمت به انتخابات مجلس النواب العراقي (2018) غياب الائتلافات الكبيرة التي كانت تُبنى عادة على أساس الهويات المكوناتية العِرقية أو الطائفية أو الدينية؛ إذ لم يعد بالإمكان الحديث عن كتلة شيعية صلدة أو ائتلاف انتخابي سُنِّي كبير أو كيان كردي واسع. فالقوى السياسية الشيعية انقسمت إلى خمس (النصر، وائتلاف دولة القانون، وسائرون، والفتح، والحكمة)، والعرب السنة إلى (القرار العراقي، والوطنية –أغلبية سنية برئاسة إياد علاوي–، وكتلة الحل –فضَّلت النزول في قوائم عدة تحت أسماء مختلفة–، وائتلاف التضامن، وقوائم محلية)، فضلًا عن توزيعات أخرى في قوائم شيعية أو مدنية، والكرد إلى (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني، والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، وحركة التغيير "كوران"، والجماعة الإسلامية، إضافة إلى حركة الجيل الجديد والاتحاد الإسلامي علمًا بأن أحزاب (التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، والتغيير، والجماعة الإسلامية) قد دخلوا في (المناطق المتنازع عليها) في ائتلاف وطن (ليستي– نيشتمان). [29]

على مستوى موازين القوى الداخلية أظهرت النتائج انحسارا ملحوظا لبعض القوى الرئيسة، وعلى رأسها حزب الدعوة الإسلامي الذي تزعم المشهد السياسي منذ عام 2003، فقد تراجع التأييد الشعبي لهذا الحزب بشكل كبير، لاسيما في مناطق نفوذه الرئيسة في وسط وجنوب العراق، اذ تراجعت الكتل الممثلة له الى المرتبة الثالثة والرابعة في ترتيب النتائج، وهذه ظاهرة فريدة في بلد اعتادت أحزاب السلطة فيه على تصدر النتائج، فيما تصاعد مد التيار الصدري وزعيمه السيد مقتدى الصدر من خلال تكتل سائرون الذي خاض الانتخابات بالتحالف مع قوى عدة مدنية وليبرالية ليحتل الترتيب الأول في سلم الفائزين.

ونتج عن الانتخابات خسارة مؤلمة لكثير من الشخصيات التي هيمنت على المشهد السياسي منذ سقوط نظام البعث، بعضها غادر السلطة، وبعضها الآخر في طريقه الى المغادرة أو هو في المرحلة الانتقالية السابقة لهذه الخطوة. وعلى الرغم من بقاء الكتل الرئيسة وزعاماتها التقليدية في واجهة القيادة في الوقت الحاضر، فان هناك دماء جديدة ضختها الانتخابات داخل العملية السياسية ستكون لها كلمتها المؤثرة على القرار السياسي في إطار كتلها، وفي إدارة مؤسسات الدولة [30].

اما على مستوى التفكير السياسي، فان الانتخابات عكست تصاعدا كبيرا في الوطنية العراقية، على حساب الهويات الفرعية الأخرى، لدى الناخب العراقي الذي لم يعد يغريه كثيرا الخطاب الطائفي والعشائري، فخسرت القوى التي حاولت تغذية هذا الخطاب لمصلحة القوى التي غادرت خنادقها الطائفية والعشائرية –باستثناء الناخب الكوردي–الذي لا زال نوعا ما أسير خطاب قومي تقليدي تذكيه أحزاب لا ترغب في تحرير جمهورها من أسره لأسباب عدة [31].

ان تصاعد الهوية الوطنية العراقية في هذه الانتخابات بعد مرحلة مؤلمة من الخطاب الطائفي المدمر هو مؤشر جيد وحالة صحية ستكون لها نتائج مؤثرة على تعزيز الثقة بين العراقيين، وتطوير اشكال مختلفة من التعايش السلمي بينهم. ومن المؤشرات المهمة على تصاعد الوطنية العراقية ونفور الناخب العراقي من أية قوة سياسية لديها اجندة خارجية او جزء من اجندة خارجية، لذا تكرر حتى لدى بعض السياسيين العراقيين أكثر من مرة خلال هذه الأيام التأكيد على مقولة " ان يكون القرار عراقيا" او " استقلالية القرار العراقي"، ويمكن القول ان شعار العراق أولا سيكون الشعار الوحيد الذي ينال ثقة العراقي في هذه المرحلة، وهو أمر ستكون الحكومة الناتجة من هذه الانتخابات ملزمة باحترامه والعمل عليه في برنامجها الحكومي للسنوات الأربع القادمة[32].

من جانب آخر، أظهرت الانتخابات تراجع اهتمام الناخب العراقي بموضوع الأمن، مما يدل على تحرره من هاجس الخوف الناتج من تردي الوضع الأمني، فيما تصاعدت لديه المطالبة بمعالجة ملفات الخدمات ومحاربة الفساد ووضع حد للوضع الاقتصادي السيء ...كأوليات يشترك فيها العراقيون جميعا. كما خفت حدة الخطاب الديني، في التنافس الانتخابي، لمصلحة خطاب مدني أكثر ليبرالية وبراغماتية في بناء الدولة وسيادة القانون، نعم الامر لا زال في بدايته الا ان تأثيراته القادمة لا يمكن التغاضي عنها، وتحتاج الى التأمل العميق والتفكير المطول، لتحديد علاقة جديدة أكثر إيجابية، تربط الدين بالدولة بشكل لا يمس قدسية الدين، ولا يتجاوز على سيادة الدولة.

وعلى مسار التجربة الديمقراطية، فان هذه الانتخابات تمثل خطوة متقدمة في طريق نضج الديمقراطية العراقية، لأسباب كثيرة منها: انه على الرغم من تقاطع المواقف بين القوى السياسية واختلافها الشديد فيما بينها الا أنها اختارت أدوات الديمقراطية المتعارف عليها في كسر إرادة خصومها، أي قبلت بالانتخابات كسبيل لفرض الوجود، وقد نجح هذا الاختيار في تحقيق نتائج مهمة على الأرض، وتنامي قناعة القوى السياسية وجمهورها من الناخبين بالانتخابات كوسيلة لمعاقبة الخصوم او السياسيين غير المرغوب بهم، سيزيد الديمقراطية في العراق رسوخا، وابتعادا من سيناريو عودة الاستبدادية من جديد.

(IJRSSH) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2249-4642 p-ISSN: 2454-4671

وعلى الجانب الاخر هناك من يتحدث عن تراجع نسبة تصويت الناخبين في هذه الانتخابات، ويعده مؤشرا سلبيا يدل على ضعف الديمقراطية، وربما ينسى الكثير ان الديمقراطية منذ عهد أثينا الى الوقت الحاضر لا تكتسب قوتها من اعداد الناخبين المصوتين، وانما تكتسبها من عدها الخيار الوحيد الملائم لتداول السلطة ومعاقبة الحكام غير المرغوب فيهم، طبعا كلما اتسعت مساحة المشاركة الشعبية كان نظام الحكم أقرب الى روح الديمقراطية، ولكن ذلك ليس الشرط الوحيد لقوتها، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فان هذه الانتخابات هي الاولى التي جرت في العراق منذ عام 2003 بدون ان يكون الناخب مسكونا بهاجس الخوف، فكل الانتخابات السابقة كان الخوف مستحكما على جمهور الناخبين، كالخوف من وجود المحتل الأجنبي، او الخوف من العدو الطائفي او القومي او ما شابه، لذا فالنسب العالية للمشاركة فيها غالبا خادعة، تحكمها ثقافة الصراع وانسياق القطيع في مجتمع يعاني من التوتر والشكوك في بنيته الاجتماعية، وهذا ما لم يكن موجودا في الانتخابات الأخيرة، فمن شارك في الانتخابات كان حرا في الادلاء برأيه وهدفه التغيير من خلال صندوق الانتخاب، ومن لم يشارك كان حرا في الامتناع، ويرى في عدم التصويت معاقبة للقوى السياسية التي ينتقد أدائها بحرمانها من صوته داخل الصندوق نفسه.

تعد المشاركة في هذه الانتخابات مشاركة نوعية لشعب بدأ يتعلم كيفية الوقوف امام الحكام ليؤكد لهم انه صاحب السلطة الحقيقي، وأنه لم يعد مستعدا للانحناء لهم مرة أخرى، وهذا أمر رائع الحدوث في مجتمع لم تمض على تجربته الديمقراطية سوى 15 سنة، وإذا ما استمر هذا المسار، وتصاعد الوعي المرافق له عند الناس، فيمكن ان نشهد مستقبلا تجربة عراقية فريدة في الديمقراطية ستترك تأثيراتها على الشرق الأوسط بكامله[33].

ثانيا: انتخابات عام 2021

جرت الانتخابات العراقية في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول 2021، وكشفت النتائج الأولية عن فوز التيار الصدري بـ73 مقعدا (عدد مقاعد البرلمان 329)، وحازت كتلة "تقدم" بزعامة محمد الحلبوسي على 38 مقعدا، وفي المرتبة الثالثة حلت كتلة "دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بـ37 مقعدا، ثم "تحالف الفتح" الذي يتزعمه هادي العامري بـ17 مقعدا، وبلغت نسبة مشاركة العراقيين في الانتخابات 41%.[34]

في 30 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت مفوضية الانتخابات العراقية النتائج النهائية، لترتفع معها نسبة المشاركة الشعبية إلى 44%، وتصدر الصدر المشهد الانتخابي بـ73 مقعدا، ثم تحالف "تقدم" بـ37 مقعدا، يليه ائتلاف

"دولة القانون" بـ33 مقعدا، ثم الحزب الديمقراطي الكردستاني بـ31 مقعدا، والتحالف الكردستاني بـ18 مقعدا، ثم تحالف "الفتح" بـ17 مقعدا، يليه تحالف "عزم" بـ14 مقعدا، مع مقاعد متفرقة على بقية الكتل السياسية. [35]

قبل أن ندخل بتحليل الانتخابات علينا وضع الحقائق التالية:[36]

1. في الانتخابات السابقة 2010 –2014 كانت التحالفات السنّية والكردية والشيعية أقرب إلى (التوافق) رغم حدوث إشكاليات بعد إعلان النتائج من حيث الاصطفاف السياسي لضمان مصالح السلطة والنفوذ.

2. عدم وجود قانون الأحزاب في الانتخابات السابقة وهذا واحد من مظاهر تشكيل 204 حزب مسجل رسميا في دائرة الأحزاب التابعة لمفوضية الانتخابات.

3. ظهور تنظيمات مسلحة بغلاف سياسي وتتمثل بالحشد الشعبي (ائتلاف الفتح).

4. انتخابات 2018 شهدت انقساما في القوى السياسية الكبرى (الشيعية والسنية والكردية) وأسباب التشتت في اختلاف المنهج والمبادئ والمصالح.

5. الأحزاب الكردية كانت تحت مظلة (التحالف الكردستاني)، وبعد الاستفتاء تشتت هذه الأحزاب وكل حزب سيدخل الانتخابات بشكل منفرد حتى في كردستان وفي المناطق المختلف عليها لكسب مزيدا من الأصوات على حساب الآخر.

6. تحالف القوى الذي يضم مختلف الأحزاب السنية أصبح منقسما على نفسه لاختلافات الزعامات والارتباطات والمصالح.

7. حزب الدعوة بعد أن كان (ائتلاف دولة القانون) هو خيمته الانتخابية. دخل في انتخابات 2018 بقائمتين بعيدا عن تسمية (حزب الدعوة) وأصبح هناك قائمة برئاسة نوري المالكي (دولة القانون) وقائمة أخرى (النصر) بزعامة حيدر العبادي.

8. انشقاق المجلس الأعلى الإسلامي إلى قائمتين بشكل رسمي (حزب تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم) والمجلس الأعلى بزعامة همام حمودي.

9. التيار الصدري خرج عن التحالف الشيعي وانضم إلى تحالف(سائرون) المؤتلف مع الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب المدنية الأخرى.

10. الحزب الإسلامي العراقي بزعامة أياد السامرائي رفض الدخول في انتخابات 2018 باسمه وسمح لمرشحيه الدخول إلى الانتخابات بشكل منفرد .

11. انشقاق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني إلى أكثر من نصف ، الأول يمثل العدالة والديمقراطية بزعامة برهم صالح والثاني بزعامة كوسرت رسول والثالث بزعامة هيرو احمد زوجة طالباني وابنها بافل .

12. تشكيل عشرات الأحزاب السنية في المناطق المحررة من داعش بعيدة الانضمام ضمن سقف واحد.

13. ائتلاف الوطنية بزعامة اياد علاوي، اذ يعد الوحيد المحافظ على كيانه رغم الانتقادات التي وجهت له في هذه الانتخابات 2018 لانضمام مجموعة من الشخصيات والأحزاب السنية المتهمة بالفساد.

14. التحالف الشيعي: رغم كل الانشقاقات التي حصلت به مؤخرا لكنه سيعاود التحالف لتشكيل الحكومة القادمة وهذا (أمر ليس مسموح به الاجتهاد) .

15. الانقسام الذي تشهده الساحة السياسية الشيعية أكثر حدةً وعمقًا من الانتخابات السابقة. ففي البداية: نلاحظ أن حزب الدعوة – أعرق حزب سياسي شيعي – انقسموا على تحالفين: (دولة القانون، وتحالف النصر)، وبمجرد النظر إلى مكونات كلا التحالفين، نجد أن هناك اختلافًا كبيرًا في رؤى كل تحالف وتوجهاته. وإن عدم اشتراك حزب الدعوة الإسلامية كحزب سياسي في الانتخابات ما هو إلا إشارة على حدة الانقسام بين التحالفين. وعلى سبيل المثال لا الحصر..حيدر العبادي يؤمن (بالحكومة التوافقية) ونوري المالكي يؤمن (بالأغلبية السياسية) وهذا الاختلاف زاد من سعة الفجوة داخل حزب الدعوة الحاكم.

16. من جهة أخرى، القوى السنية الرئيسة كانت تنضوي تحت تحالف واحد (تحالف القوى العراقية)، والكتل السياسية التي يشملها هذا التحالف تشرذمت واتهمت بأنها لم تدافع عن أبناء المكون السني، والبعض منهم متهم بقضايا إرهابية وعمومًا لم يكن موقفهم واضحًا أو موحدًا، فكانوا تارةً يقفون بموقف معارض للعملية السياسية وتارةً أخرى يقفون مؤيدين لها. ونتيجة لذلك، خسر العديد من الشخصيات شعبيتهم في هذه المحافظات، وأصبح آخرون مهددين بخسارة قواعدهم الشعبية أيضًا؛ وهذا بدوره أدى إلى فقدان الثقة بين الكتل التي تشكل التحالف وانقسامها، وليس انقسام هذه القوى حديثًا، وإنما بدأت الانقسامات والانشطارات فعليًا في انتخابات 2014.

17. نسبة المشاركة في انتخابات أيار 2018 لا تتجاوز 55% لعدم قناعة العراقيين بالتغيير الحقيقي وإنما تدوير نفس الوجوه من خلال تزوير النتائج الانتخابية والتدخلات الخارجية.

18. في ظل الانقسام الذي تشهده الساحة السياسية، وخيبة الأمل التي يعيشها الناخب العراقي، يعد سيناريو (التحالفات التوافقية) ما بعد إعلان النتائج الانتخابية هو الأقرب.

19–إن "انتخابات تشرين عام 2021 كانت نتاجاً لمرحلة وعي شعبي مختلفة، وهو ما أكدته النتائج التي جاءت فيها بكسر (التابوهات) بما يهيئ مستقبلاً بإسقاطها على نحو تام"، في إشارة إلى "قدسية المليشيات".

20–أن "هنالك إرادة مجتمعية كبيرة على نبذ المفاهيم الخاطئة التي كانت تخدع بها الجماهير، وتساق أصواتها ومواقفها بمحركات الطائفية والتمذهب والدين"، "لكن الأمر يحتاج لوقت ليس بالقصير لاسترجاع الوعي الوطني المغيب". [37]

21–استمرت الخلافات السياسية حول تسمية الكتلة البرلمانية الأكبر التي تتولى تسمية رئيس الوزراء، وسط خلاف حول: هل هي الكتلة الأكبر الفائزة في الانتخابات أو المشكّلة من مجموع كتل سياسية داخل البرلمان بعد انعقاده [38].

استمرت الخلافات بين الفرقاء السياسيين في ديسمبر/كانون الأول من دون التوصل إلى توافق حول طبيعة الحكومة العراقية القادمة، ووسط جدل كبير حول إذا كانت الحكومة القادمة ستكون حكومة أغلبية سياسية أو توافقية كما جرت عليه العادة منذ عام 2003.

وفي 17 فبراير/شباط، أعلن عن تحالف سياسي جديد سُمي (إنقاذ وطن)، وضم كلا من التيار الصدري وتحالف السيادة السني والحزب الديمقراطي الكردستاني، في محاولة لتشكيل الحكومة الجديدة، حيث بلغ عدد مقاعده البرلمانية 183 مقعدا (من 329 مقعدا).

وفي شهر مارس/آذار وأبريل/نيسان 2022 رشّح التيار الصدري سفير العراق في لندن محمد جعفر الصدر لتولي رئاسة الوزراء، في حين رشح الحزب الديمقراطي الكردستاني ربير أحمد لرئاسة الجمهورية، وجاء ذلك عشية جلسة للبرلمان العراقي، حيث كان تحالف "إنقاذ وطن" عازما على تشكيل حكومة أغلبية وطنية. وأخفق مجلس النواب في إكمال نصاب جلسته للتصويت على مرشحي رئاسة الجمهورية بسبب استمرار الخلافات السياسية وعدم قدرة التحالف الثلاثي على حشد 220 نائبا لاختيار الرئيس، وهو الشرط الذي أكدته المحكمة العليا. فأمهل زعيم التيار الصدري تحالف الإطار التنسيقي 40 يوما لتشكيل الحكومة من دون مشاركته فيها، مع سماحه للكتل المتحالفة معه (السيادة والحزب الديمقراطي) بالتشاور مع الإطار التنسيقي.

وفي الثامن من أبريل/نيسان، قدم زعيم تيار الحكمة المنضوي ضمن تحالف الإطار التنسيقي مبادرة سياسية لم يكتب لها النجاح لرفض التيار الصدري العودة لما أسماه في حينها "حكومات المحاصصة".

أما في شهر مايو/أيار ويونيو/حزيران 2022 فقد طرح الإطار التنسيقي مبادرة لإنهاء الانسداد السياسي، وتضمنت أن تتكفل الكتل السياسية المستقلة بترشيح رئيس للحكومة على أن تتفق الأحزاب الكردية على تسمية

مرشح واحد لرئيس الجمهورية. وانتهت مهلة 40 يوما التي منحها التيار الصدري للإطار التنسيقي لتشكيل الحكومة من دون أي انفراجة. وأعلن التيار الصدري انسحاب نوابه من البرلمان، وقدموا استقالاتهم جميعا فقبلها رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي فورا. ورفض زعيم التيار الصدري مبادرة تقدمت بها كتل سياسية ضمن تحالف الإطار التنسيقي لإقناعه بالعدول عن استقالة نوابه.

هناك قضية وإشكالية تواجه المجتمعات المعاصرة ألا وهي مسألة التطابق بين هوية الإنسان وهوية الشعب من جهة وهوية النظام السياسي والدولة من جهة ثانية، والحقيقة المدركة هي أن الاختلافات والتباينات في الهويات لأي مجتمع أو دولة تعد مسألة نسبية وليست مطلقة وهي متغيرة في الزمان والمكان، فكل المجتمعات تحوي داخلها درجة من درجات التنوع القومي أو الديني أو السياسي، ولقد استطاعت بعض الدول أن تحقق لأفرادها وشعوبها ونظامها السياسي قدراً من التناسق يكفل أقصى درجات التماسك السياسي بين المواطنين، بينما اخفقت في دول أخرى ليبرز قدر متزايد من التصدع والانشقاق بين هويات الأفراد والمجتمع والنظام السياسي ليتعاظم ظهوره بفعل تداعيات الحضارة المعاصرة واحساس الأفراد بأن ما يربطهم بمجتمعاتهم ونظمهم السياسية ودولهم، أما أن يكون قابلاً للتفاعل معه أو أن يكون أمداً غير مقبول الاستمرار في التفاعل معه[39].

أما في مجال المشاركة السياسية، فمن الواضح أن أبناء جنوب العراق وبغداد أقل ميلاً للمشاركة السياسية السلمية لتغيير الأوضاع كما ظهر واضحاً من نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. والأخطر من ذلك أنه في الوقت الذي عبر فيه 57% من السنة عن رأيهم بأن المجاميع المسلحة أقوى من الدولة، فأن النسبة تقفز بين الشيعة إلى حوالي 75% وفي حين أن ربع السنة تقريبا يؤيدون استخدام العنف ضد المجاميع المسلحة أو حتى الحكومة للحفاظ على كرامتهم فأن النسبة تقفز إلى حوالي الثلث بين الشيعة[40].

كما إن القوى المهيمنة متناثرة بين مكوناتها الفقيرة وتستمد القوة منهم في إدارة إشكالية تحصيل الثروة النفطية من الدولة–وهي المالك الأكبر– بعد أن كونت علاقات سوق زبائنية همها الاستحواذ الفائق على فرص الدولة الاقتصادية. وهي تشكيل مهم في هرمية النظام تمسك بالوقت نفسه بأدوات تشغيل منظومة سياسية تمتلك القدرة على استدامة امتصاص الفائض الاقتصادي للدولة الثرية لقاء خلو البلاد من التنمية [41].

لكن يبقى الانتصار الأكبر لمصالح الحزبية العراقية، بنوازعها الانتهازية والفاسدة، على المصالح العامة المشروعة هو فشل هذه الأحزاب المُمثلة في البرلمان التي تزعمت وأدارت الحكومة تلو الحكومة على مدى 17 عاما ماضية في تشريع قوانين أساسية ومهمة نص عليها الدستور والأهم بينها قوانين النفط والغاز وتشكيل المحكمة الاتحادية ومجلس الاتحاد. كان لتشريع مثل هذه القوانين سيُجنب البلد الكثير من المشاكل التالية،

ويقلل الحاجة للصفقات السياسية التي لها أولوية على القوانين والدستور، وتقوم على الترقيع المعتاد الذي تستفيد منه الاحزاب الحاكمة وليس على حل المشاكل البنيوية والحقيقية التي تعاني منها الدولة والمجتمع.

وبسبب سلوك الطبقة السياسية الحاكمة الجديدة، خصوصا في تحالفها الشيعي–الكردي، الذي صنع تقاليد سياسية انتهازية تتمحور حول مصالح الأحزاب وليس مصالح المجتمع وحاجات الدولة.

اعتمد هذا السلوك على تأجيل البت فيما هو إستراتيجي ووطني لصالح ما هو تكتيكي وحزبي. تركز الكثير من الاهتمام على ترسيخ المحاصصة وتوزيع مناصب الدولة على الأحزاب، وعلى الصراع على الميزانيات السنوية، وحصة كل مجموعة فيها، فيما تراجع الاهتمام، أو كاد ان يختفى، بالإجراءات الرقابية المتعلقة بصحة الصرف ونزاهته وارتباطه بالصالح العام، فضلا عن الضعف الواضح، حد عدم الاهتمام، بمتابعة الأداء وتحسينه ومعاقبة الفاشلين ورفض ترسيخ المساءلة كسلوك حكومي وبرلماني وتنفيذي. مرة أخرى، كانت الإرادات الحزبية، أهم وأعلى وأقوى من المصلحة الوطنية وحكم القانون. [42]

وبالرغم من أهمية الاخذ بالديمقراطية التوافقية والتي تجلت في الكثير من المواد الدستورية، لكن الممارسة خلال الفترة السابقة انها قد أصبحت على حساب اضعاف دور المركز وإخضاع الكثير من الممارسات الحكومية لنظام الصفقات وعبر المساومات المتبادلة والتي يتم قسم غير قليل منها على حساب تقوية أجهزة الدولة ومؤسساتها، حتى أصبح الوزراء يعملون لحساب احزابهم وتحت إمرتها أكثر مما هم مسؤولون امام مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، ويعملون باتجاهات متناقضة وغير متناسقة أحيانا مع توجهات كتلهم في مجلس النواب. وان الصراع بين الكتل الفائزة منصب على المناصب الحكومية أثر مما له علاقة مع هموم المواطن البسيط وتطلعاته، وان من اهم أسباب اللجوء للتوافقية هو لأجل خلق الثقة بين القيادات وتجاوز حالة الهواجس والشكوك المتبادلة باعتماد الشفافية واحترام العهود والاتفاقات، لكن التجربة تؤكد مع الأسف ان الكثير من الاتفاقات التي تعقد واغلبها بضغوطات خارجية وخاصة اثناء تشكيل الحكومات نادرا ما يتم الاخذ والالتزام بها مما يعزز من حالة عدم الثقة[43].

وعكست التجربة تكريسا لحالة الانغلاق لبعض المكونات نحو الطائفية والقومية فعند أي خلافات ما بين المركز والإقليم او المحافظات او ما بين القوى المتنفذة جراء السياسات المتبعة او نتيجة ضغط الأوساط الشعبية لقلة الخدمات وازدياد معدلات البطالة والفساد المستشري، يجري تهديد المركز بطلب تحويل المحافظة الى إقليم او بطلب الأقاليم للاستفتاء بالحصول على الاستقلال، وعدم اعتبار التوافقية حالة مؤقتة وانتقالية لتجاوز حالة عدم الانسجام الاجتماعي او الانقسام السياسي لغرض إعادة بناء دولة قوية قادرة ان تبسط نفوذها على كامل ترابها، وتنفذ خطط استراتيجية لتنشل البلاد من المستنقع الذي هي فيه، ان هذه المكونات جعلت من المواطن مشدود

للماضي دون التطلع نحو المستقبل. وان الدعوة للبدء بالتحول التدريجي نحو تجاوز الانغلاق القومي والطائفي انه ليس باتجاه تهميش دور المكونات بل لغرض الولوج في بيئة سياسية فاعلة من قبل الجميع للشراكة باتجاه حكومة اتحادية قوية ومؤثرة. (44)

واعتمد النظام السياسي على وسائل اخرى للشرعية غير الوسائل الديمقراطية المعروفة (عن طريق صناديق الاقتراع) إذ اعتمد على تمجيد شخص القائد وتقديس مكانته دينياً في الاوساط الشعبية. وعدم امكانية الاعتراض عليه او المطالبة بالمشاركة الشعبية في الحياة السياسية (45).

تعد شرعية النظام السياسي من أبرز القوى المؤثرة في الثقافة السياسية، فكلما تمتع النظام السياسي بقدر من الشرعية، وجد وعي جماهيري مبني على ثقافة المشاركة في الحياة السياسية، والعكس تماماً، إذا افتقد النظام شرعيته، حدثت بينه وبين الشعب فجوة عميقة، وتتولد حالة من اللامبالاة الشعبية وعدم دعم ومساندة النظام واستغلال الفرص للإطاحة بذلك النظام (46).

يتميز المجتمع العراقي بأنه مجتمع متعدد ومتنوع إثنيا ودينيا وقبائليا وطائفيا ولغويا، وثمة تباينات في ثقافات العراقيين وعاداتهم بين عرب الشمال وعرب الجنوب وبين الجنوب والغرب وكذلك بين المسلمين سنة وشيعة فضلا عن الاختلاف بين العرب والكر والتركمان والمسيحيين والأقليات الأخرى والتباين المعروف والخفي بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية وبين أهل المدن وأهل الريف وبين المهنيين والعمال. (47)

أضعفت التجربة في العراق بتطبيق مبدأ الديمقراطية التوافقية في الحكم والمحاصصة الطائفية، وأصبحت وصفة مثالية للفشل السياسي، وخير مثال تجربة تشكيل الحكومات بعد انتخابات عام 2018 و2021. وأظهرت أن المجتمع العراقي أصبح مجموعة من الكتل الطائفية والقومية وليس من شعب واحد تعمل على تغييب مفهوم المواطنة لصالح الجماعات. (48)

الخاتمة

وفي خاتمة البحث، وضمن محاولة تحليل الأحداث والتجارب التي عاشها المجتمع العراقي منذ عام 2015، توصل البحث الحالي لعدد من الاستنتاجات ، خلصت الى الاتي:

1- إن القوى المؤثرة في تكوين الثقافة السياسية في العراق لها اهمية واضحة، كون الثقافة السياسية هي التي تحدد العلاقة بين النظام السياسي والمواطنين من خلال دورها في ممارسة الحقوق السياسية، فكلما كانت الثقافة السياسية، ثقافة مساهمة كلما اثرت في النظام السياسي وفي عملية صنع القرار،

(IJRSSH) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2249-4642 p-ISSN: 2454-4671

اما إذا كانت الثقافة السياسية تقليدية يضيق تأثيرها في النظام السياسي. هنالك قوى متعددة اسهمت في تكوين الثقافة السياسية في المجتمع العراقي.

1. ادت العوامل الداخلية التي انعكست على التغير السياسي والاجتماعي لظهور الطائفية والقوى السياسية والقوميات العراقية وصراعاتها وتنافسها مما أثار تساؤل حول مستقبل الوحدة الوطنية في العراق. ومن أهم ملامح هذه الفترة بروز الخطاب الطائفي والهويات الفرعية الطائفية التي تسببت في الفوضى والعنف وفتح المجال للتجاذبات الداخلية بين مختلف القوى والفاعلين داخل العراق.
2. يبقى العراق مصنعا لتوليد التطرف في كل مناطقه (الجنوب والوسط والشمال) وأنه لن تنجو منه أي مجموعة عرقية أو دينية ما دامت حالة التردي والتخبط السياسي هي السائدة. وبعكس ما يعتقد البعض من أن استخدام العنف أو الطغيان أو التسلط هي الطرق الأمثل لمعالجة ذلك التطرف، فأن العلاج لا يمكن أن يتم إلا عبر عملية إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي شاملة.
3. تجسد مواجهة الازمات التي يواجهها المجتمع العراقي طريق لتحقيق الاستقرار السياسي وتعميق مبدأ الانتماء للمجتمع في مقابل الانتماء للقبيلة أو للمدينة أو المذهب أو العرق، وخاصة عند الذهاب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات.
4. تعد التظاهرات الجماهيرية علامة مضيئة اعادت للنظام السياسي حيويته ونشاطه. واثبتت حقيقة ترسيخ ممارسة المعارضة السلمية كالابتعاد عن العنف. كما أكدت على أهمية التداول السلمي للسلطة واعتباره قاعدة مقدسة وثقافة راسخة.
5. اسهمت هذه القوى جميعها في ابراز الثقافات الفرعية في المجتمع العراقي على حساب ثقافة المواطنة والمشاركة.
6. فالقبائلية والمذهبية والطائفية والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية التي تمثل مكونات المجتمع العراقي تساهم بأدوار فاعلة في تاريخ العراق سواء كانت اجتماعية أو سياسية. تنامي دور العشائر كأحد الإشكالات الاجتماعية التي تؤثر في التركيبة البنيوية لدولة العراق ـ متمثلة بغرابة الظروف والمشهد المتغير والأحداث السريعة التي شهدته الساحات العراقية جميعا لفترة التاسع من ابريل سنة (ألفين وثلاثة) وما تلتها من ترسبات، كصراعات الاستبداد السياسي للأنظمة السابقة.
7. يمكن من الاستنتاج بالحاجة الماسة الى بناء ثقافة سياسية داعمة للتحولات الديمقراطية تؤكد على بناء المواطنة والمشاركة السياسية واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان.

ثانيا:-المقترحات

تجلت نقاط قوة المجتمع السياسي العراقي في دور المرجعية الدينية والاحتجاجات الشعبية التي يمكن تحويلها الى نقاط دعم في التغير وتوحيد التوجه السياسي والاجتماعي. ما ينعكس على اصلاح وتطوير العملية السياسية وتطويرها للوصول إلى الانتماء الوطني بصورة صحيحة وانعكاسا للجوانب الاجتماعية والسياسية الايجابية لتحقيق الازدهار والرفاهية وخلق بيئة اجتماعية سياسية لبناء دولة القانون والمؤسسات وسيادة القانون لبناء مجتمع جديد وتبني النظام السياسي الديمقراطي الذي ينشده المجتمع العراقي الذي يقوم على العدالة وتأخذ مكونات المجتمع العراقي دورها الاجتماعي والثقافي والسياسي في البناء.

لذلك تقترح الباحثة ضرورة تبني برنامج وطني للتنشئة الاجتماعية والسياسية يكون كفيلا بمراجعة التجارب التي عاشها المجتمع العراقي واستخلاص العبر منها في سبيل توحيد الانتماء الوطني وتعزيز الوعي السياسي والهوية الوطنية وصولا إلى اصلاح العملية السياسية الديمقراطية الناشئة.

المصادر

1. إحصائية انتخابات مجلس النواب العراقي 2018، المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، www.ihec.iq، تاريخ 20 يونيو/حزيران 2018.http://www.ihec.iq/ihecftp/2018/moraqeb/data.elic2018.pdf
2. أحمد الدباغ، عام كامل على الانتخابات العراقية.. تعرّف على أهم أحداثه، الجزيرة نت، تاريخ 2022/10/10، https://www.aljazeera.net/
3. باسل حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ 2018/7/28.
4. باسل حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ 2018/7/28.
5. جعفورة مصعب، دلاسي محمد ، سوسيولوجيا المشاركة السياسية (دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية)، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 26، سبتمبر 2017، صفحات البحث (22-40.
6. حسن سعد عبد الحميد، ظاهرة عسكرة المجتمع في العراق بعد 2003-دراسة وصفية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الرابع، أيلول 2017.
7. حيدر محمد الكعبي، علي لفته العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، 2021.
8. خالد عليوي العرداوي، الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2018 ... دلالات ومخاطر، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، أيار 2018.
9. دنيز نتالي، استفتاء الأكراد العراقيين هو لتثبيت الحضور السياسي معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية، تاريخ آب 2018.

10. سام الدين فياض، محاضرات في علم الاجتماع السياسي، جامعة ماردين، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ماردين، تركيا، 2020، ص1.
11. سعد الكناني، قراءة في الانتخابات العراقية لعام 2018، صوت العراق، تاريخ 2018/4/11.
12. سعد سوسه، صور الولاء في المجتمع العراقي، الحوار المتمدن، العدد 7311 ، تاريخ 2022/7/16.
13. طلال حامد خليل، مقالة بعنوان (سوسيولوجيا السياسة (علم اجتماع السياسة))، جامعة ديالى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تاريخ 2023/3/19.
14. عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017.
15. العراق.. تحولات سياسية كبرى في 2022، تقرير العين الإخبارية، تاريخ 2021/12/31، متاح على الرابط https://al-ain.com/ تاريخ الدخول 2022/8/12.
16. عقيل عباس، النظام السياسي العراقي بين القانون وإرادة الأحزاب (2-2)، سكاي نيوز عربية، تاريخ 12 سبتمبر 2022 .
17. علي طاهر الحمود، الاحتجاجات التشرينية في العراق، احتضار القديم واستعصاء الجديد، تحرير: فارس كمال نظمي وحارث حسن، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، بغداد، 2020.
18. علي مهدي، الإصلاح السياسي والتعددية في المجتمع العراقي دراسة منشورة على شبكة *النبأ* المعلوماتية، تاريخ 23 ايلول 2018.
19. فارس كمال نظمي، حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية في العراق، احتضار القديم واستعصاء الجديد، مؤسسة المدى، بغداد، 2020.
20. فارس محمد العمارات، الأثار السياسية والأمنية للإرهاب المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ 2021/7/5.
21. فاضل عبد الزهرة الغراوي، انتهاكات عصابات داعش الارهابية للقانون الدولي الانساني 'العراق انموذجا""". مجلة العلوم القانونية، العدد الثاني، 2020، صفحات البحث(338-403).
22. كمال دلباز، انعكاسات الإصلاح الانتخابي على المشاركة السياسية، بحث منشور في مجلة البحوث في الحقوق السياسية، العدد 2، 2015، صفحات (300-318.
23. كمال صبار بريسم، القوى المؤثرة في تكوين الثقافة السياسية العراقية: رؤية اجتماعية سياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الحادي عشر – العدد الأول – الجزء الأول– 2022، صفحات البحث (279– 313).
24. ماهر عبد الواحد عزيز، المجتمع العراقي من 2003 إلى 2020: مقاربة سوسيولوجية في ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والسكاني والاجتماعي، مجلة جامعة غارميان، المجلد الثالث، العدد الثامن، تشرين الأول 2021، صفحات البحث (247-257)،
25. محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق انموذجا)، مجلة دراسات إقليمية، 2020، السنة 14، العدد 45، صفحات البحث(121-148).
26. منقذ داغر، إعلان حشد العتبات المقدسة سيغير قواعد اللعبة في العراق، معهد واشنطن، منتدى فكرة، تاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢١

27. منقذ داغر، صناعة التطرف في العراق: داعش والحركة الصرخية والاستياء الشعبي، دراسة منشورة في معهد واشنطن، تاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٢. https://www.washingtoninstitute.org/ar

28. مهى يحيَ، صيف الحراك المدني: الطوائف والمواطنون في لبنان والعراق، دراسة منشورة في مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ 2017/6/30.

29. نغم نذير شكر، الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاسه على إعادة بناء الدولة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد الثامن، العدد 2، 2019، صفحات البحث (55–96).

30. هديل العتوم، المداخل السوسيولوجية الحديثة في علم الاجتماع السياسي، موقع إي عربي، تاريخ 2021/5/19، متاح على الرابط https://e3arabi.com/ تاريخ الدخول 2022/10/24.

31. هيثم فيصل علي، معوقات التغيير الاجتماعي والسياسي في الواقع الاجتماعي العراقي دراسة سوسيولوجية، مجلة جامعة تكريت الإنسانية، المجلد 8، العدد 28، آب 2021، صفحات البحث (307–321).

REFERENCES

1. Statistic of the Iraqi Parliament Elections 2018, Independent High Electoral Commission, www.ihec.iq, June 20, 2018. http://www.ihec.iq/ihecftp/2018/moraqeb/data.elic2018.pdf
2. Ahmed al-Dabbagh, a full year since the Iraqi elections.. Learn about its most important events, Al-Jazeera Net, dated 10/10/2022, https://www.aljazeera.net/
3. Basil Hussein, The results of the Iraqi parliamentary elections and the transformations and problems of political practice, Al Jazeera Center for Studies, dated 7/28/2018.
4. Basil Hussein, The results of the Iraqi parliamentary elections and the transformations and problems of political practice, Al Jazeera Center for Studies, dated 7/28/2018.
5. Jaafurah Musab, Dalasi Muhammad, Sociology of Political Participation (a study on the factors influencing political participation), a research published in the Journal of Social Sciences, Issue 26, September 2017, research pages (22-40).
6. Hassan Saad Abdel Hamid, The phenomenon of the militarization of society in Iraq after 2003 - a descriptive study, Journal of Political Science and Law, Arab Democratic Center, Berlin, Fourth Issue, September 2017.
7. Haider Muhammad Al-Kaabi, Ali Lafta Al-Issawi, The Role of the Reference in the October Demonstrations, Islamic Center for Strategic Studies, Najaf, 2021.
8. Khaled Aliwi Al-Ardawi, The Iraqi Parliamentary Elections in 2018... Indications and Risks, Director of the Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq, May 2018.
9. Denise Natali, The Iraqi Kurds' Referendum is to Confirm Their Political Presence, Institute for National Strategic Studies, August 2018.
10. Sam Eddin Fayyad, Lectures in Political Sociology, University of Mardin, Faculty of Arts, Department of Sociology, Mardin, Turkey, 2020, p.1.
11. Saad Al-Kinani, Reading the Iraqi Elections of 2018, The Voice of Iraq, 4/11/2018.
12. Saad Sousa, Images of Loyalty in Iraqi Society, Al-Hiwar Al-Motaddin, Issue 7311, dated 7/16/2022.
13. Talal Hamid Khalil, article entitled (Sociology of Politics (Sociology of Politics)), Diyala University, Faculty of Law and Political Science, dated 3/19/2023.
14. Abdul-Azim Jabr Hafez, The Democratic Political System and National Security, Thaer Al-Assami Foundation, Baghdad, 2017.
15. Iraq... Major political shifts in 2022, Al-Ain News report, dated 12/31/2021, available at the link https://al-ain.com/, accessed 8/12/2022.
16. Aqil Abbas, The Iraqi political system between law and the will of the parties (2-2), Sky News Arabia, dated September 12, 2022.
17. Ali Taher Al-Hamoud, October Protests in Iraq, the dying of the old and the intractability of the new, edited by: Faris Kamal Nazmi and Harith Hassan, Al-Mada Foundation for Media, Culture and Arts, Baghdad, 2020.
18. Ali Mahdi, Political Reform and Pluralism in Iraqi Society, a study published on the Al-Nabaa Informatics Network, on September 23, 2018.
19. Faris Kamal Nazmi, Harith Hassan, October Protests in Iraq, the dying of the old and the intractability of the new, Al-Mada Foundation, Baghdad, 2020.

20. Fares Muhammad Al-Amarat, The Political and Security Effects of Terrorism, Arab Center for Research and Studies, dated 5/7/2021.
21. Fadel Abdel-Zahra Al-Gharawi, ISIS terrorist gangs' violations of international humanitarian law, 'Iraq as a model'. Journal of Legal Sciences, No. 2, 2020, research pages (338-403).
22. Kamal Delbaz, The Implications of Electoral Reform on Political Participation, a research published in the Journal of Research in Political Rights, Issue 2, 2015, pages (300-318).
23. Kamal Sabbar Bresem, The Influencing Forces in the Formation of Iraqi Political Culture: A Socio-political Vision, Journal of Legal and Political Sciences, Volume Eleven - Issue One - Part One - 2022, research pages (279-313).
24. Maher Abdel Wahed Aziz, Iraqi society from 2003 to 2020: a sociological approach in light of the political, economic, demographic and social reality, Garmian University Journal, Volume Three, Issue Eight, October 2021, research pages (247-257),
25. Muhammad Salih Shataib, The phenomenon of abstention from elections in the Arab countries in 2018 (Iraq as a model), Regional Studies Journal, 2020, Year 14, Issue 45, research pages (121-148).
26. Munqith Dagher, The Declaration of the Mobilization of Holy Shrines Will Change the Rules of the Game in Iraq, The Washington Institute, Fikra Forum, dated October 5, 2021
27. Munqith Dagher, The Industry of Extremism in Iraq: ISIS, the Screaming Movement, and Popular Discontent, a study published in The Washington Institute, dated April 15, 2022. https://www.washingtoninstitute.org/ar
28. Maha Yahya, The Summer of Civil Movement: Sects and Citizens in Lebanon and Iraq, a study published in the Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center, on 6/30/2017.
29. Nagham Nazir Shukr, The Iraqi Social Reality and its Reflection on the Reconstruction of the State, Journal of Legal and Political Sciences, Iraq, Volume VIII, No. 2, 2019, research pages (55-96).
30. Hadeel Al-Atoum, Modern Sociological Approaches to Political Sociology, e-Arabi website, dated 19/5/2021, available at the link https://e3arabi.com/, accessed 10/24/2022.
31. Haitham Faisal Ali, Obstacles to Social and Political Change in the Iraqi Social Reality, A Sociological Study, Journal of Tikrit Humanitarian University, Volume 8, Issue 28, August 2021, research pages (307-321).

32. هوامش البحث

([1]) طلال حامد خليل، مقالة بعنوان (سوسيولوجيا السياسة (علم اجتماع السياسة))، جامعة ديالى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تاريخ 2023/3/19.

([2]) هديل العتوم، المداخل السوسيولوجية الحديثة في علم الاجتماع السياسي، موقع إي عربي، تاريخ 2021/5/19، متاح على الرابط https://e3arabi.com/ تاريخ الدخول 2022/10/24.

([3]) سام الدين فياض، محاضرات في علم الاجتماع السياسي، جامعة ماردين، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ماردين، تركيا، 2020، ص1.

([4]) نغم نذير شكر، الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاسه على إعادة بناء الدولة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد الثامن، العدد 2، 2019، صفحات البحث (55-96)، ص 55.

([5]) فاضل عبد الزهرة الغراوي، انتهاكات عصابات داعش الارهابية للقانون الدولي الانساني 'العراق انموذجا'". مجلة العلوم القانونية، العدد الثاني، 2020، صفحات البحث(338-403).

([6]) منقذ داغر، صناعة التطرف في العراق: داعش والحركة الصرخية والاستياء الشعبي، دراسة منشورة في معهد واشنطن، تاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٢، ص https://www.washingtoninstitute.org/ar.4

([7]) المصدر نفسه. ص 5.

([8]) المصدر نفسه. ص 6.

([9]) فارس محمد العمارات، الأثار السياسية والأمنية للإرهاب المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ 2021/7/5 ، ص 8.

([10]) حسن سعد عبد الحميد، ظاهرة عسكرة المجتمع في العراق بعد 2003-دراسة وصفية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الرابع، أيلول 2017، ص 165.

([11]) دنيز نتالي، استفتاء الأكراد العراقيين هو لتثبيت الحضور السياسي معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية، تاريخ آب 2018.

([12]) المصدر نفسه.

([13]) منقذ داغر، إعلان حشد العتبات المقدسة سيغير قواعد اللعبة في العراق، معهد واشنطن، منتدى فكرة، تاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢١.

([14]) مهى يحيَ، صيف الحراك المدني: الطوائف والمواطنون في لبنان والعراق، دراسة منشورة في مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ 2017/6/30، ص 6.

([15]) المصدر نفسه، ص 7.

([16]) حيدر محمد الكعبي، علي لفته العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، 2021، ص 7.

([17]) جعفورة مصعب، دلاسي محمد ، سوسيولوجيا المشاركة السياسية (دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية)، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 26، سبتمبر 2017، صفحات البحث (22-40)، ص 38.

([18]) علي طاهر الحمود، الاحتجاجات التشرينية في العراق، احتضار القديم واستعصاء الجديد، تحرير: فارس كمال نظمي وحارث حسن، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، بغداد، 2020، ص 12-13.

([19]) المصدر نفسه، ص 13.

([20]) سعد سوسه، صور الولاء في المجتمع العراقي، الحوار المتمدن، العدد 7311 ، تاريخ 2022/7/16.

([21]) علي طاهر الحمود، الاحتجاجات التشرينية في العراق، احتضار القديم واستعصاء الجديد، تحرير: فارس كمال نظمي وحارث حسن، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، بغداد، 2020، ص 12.

([22]) هيثم فيصل علي، معوقات التغيير الاجتماعي والسياسي في الواقع الاجتماعي العراقي دراسة سوسيولوجية، مجلة جامعة تكريت الإنسانية، المجلد 8، العدد 28، آب 2021، صفحات البحث (307–321).

([23]) كمال دلباز، انعكاسات الإصلاح الانتخابي على المشاركة السياسية، بحث منشور في مجلة البحوث في الحقوق السياسية، العدد 2، 2015، صفحات (300–318)، ص 300.

([24]) جعفورة مصعب، دلاسي محمد ، مصدر سابق، ص 22.

([25]) محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق انموذجا)، مجلة دراسات إقليمية، 2020، السنة 14، العدد 45، صفحات البحث (121–148).

([26]) إحصائية انتخابات مجلس النواب العراقي 2018، المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، www.ihec.iq، تاريخ 20 يونيو/حزيران 2018.

http://www.ihec.iq/ihecftp/2018/moraqeb/data.elic2018.pdf

([27]) المصدر نفسه.

([28]) باسل حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ 2018/7/28، ص 4.

([29]) المصدر نفسه، ص 4.

([30]) خالد عليوي العرداوي، الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2018 ... دلالات ومخاطر، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، أيار 2018، ص 2.

([31]) المصدر نفسه، ص 2.

([32]) المصدر نفسه، ص 3.

([33]) المصدر نفسه، ص 4.

([34]) أحمد الدباغ، عام كامل على الانتخابات العراقية.. تعرّف على أهم أحداثه، الجزيرة نت، تاريخ 2022/10/10، https://www.aljazeera.net/

([35]) المصدر نفسه.

([36]) سعد الكناني، قراءة في الانتخابات العراقية لعام 2018، صوت العراق، تاريخ 2018/4/11.

([37]) العراق.. تحولات سياسية كبرى في 2022، تقرير العين الإخبارية، تاريخ 2021/12/31، متاح على الرابط https://al-ain.com/ تاريخ الدخول 2022/8/12.

([38]) أحمد الدباغ، مصدر سابق.

([39]) العراق.. تحولات سياسية كبرى في 2022، مصدر سابق.

([40]) منقذ داغر، مصدر سابق، ص 8.

([41]) علي طاهر الحمود، مصدر سابق، ص 14.

([42]) عقيل عباس، النظام السياسي العراقي بين القانون وإرادة الأحزاب (2–2)، سكاي نيوز عربية، تاريخ 12 سبتمبر 2022 .

([43]) علي مهدي، الإصلاح السياسي والتعددية في المجتمع العراقي دراسة منشورة على شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ 23 ايلول 2018، ص 6.

([44]) المصدر نفسه، ص 6.

([45]) عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017.

([46]) كمال صبار بريسم، القوى المؤثرة في تكوين الثقافة السياسية العراقية: رؤية اجتماعية سياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الحادي عشر – العدد الأول – الجزء الأول– 2022، صفحات البحث (279– 313).

([47]) ماهر عبد الواحد عزيز، المجتمع العراقي من 2003 إلى 2020: مقاربة سوسيولوجية في ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والسكاني والاجتماعي، مجلة جامعة غارميان، المجلد الثالث، العدد الثامن، تشرين الأول 2021، صفحات البحث (247– 257)،

([48]) نغم نذير شكر، مصدر سابق، ص 58.